الثورة
الاثنين 20 ذو الحجة 1433هـ 5 نوفمبر 2012م العدد (17520)

توصيات ورؤى تعزز سُبُل الارتقاء بهذا القطاع في ندوة مفتوحة

العمل الاستشاري الهندسي.. استعداد تنموي تنقصه الفرص

على مدى يومين، عقدت الندوة جلساتها الأربع متناولة (8) أوراق عمل أثريت بالنقاشات والرؤى المختلفة، حول واقع العمل الاستشاري الهندسي اليمني، لكن الأهم في أوراق العمل التي شهدتها ندوة العمل الاستشاري الهندسي اليمني، الواقع، الأهمية، التحديات، سبل التطوير والنهوض، هو ما خرجت به الندوة من توصيات.

لكننا في هذه السطور سنعرج سريعاً على ملامح من قدم في الندوة من أوراق عمل خصوصاً جزء المعالجات والحلول والرؤى المستقبلية وصولاً إلى عرض التوصيات..

تحقيق/ محمد محمد إبراهيم

مشاركو ندوة واقع العمل الاستشاري يدعون الحكومة إلى إسناد مسئولية الإشراف والتصاميم الهندسية للمكاتب المحلية

أرباب المكاتب الهندسية التي تصل إلى (250) مكتباً استشارياً وهندسياً يتحدثون على الدوام عن إشكالات العقدة الأجنبية في الأعمال الاستشارية الهندسية لدى القطاعات الحكومية والخاصة والمختلطة، الندوة جاءت كمتنفس لهذه الكوادر اليمنية التي بذلت جهوداً مضنية في تأهيل نفسها، عبر الدراسة والممارسة .. فتعالت الأصوات في المداخلات والأسئلة والنقاشات ومعظمها تصب في إقامة التذمر من تغييب دور الكادر المحلي رغم قدراته ومؤهلاته مايعزز تدني مستوى ثقافة الاهتمام بالجوانب الهندسية في المشاريع الصغيرة والخاصة، وكذا اعتماد القطاع الحكومي في معظم مشاريع التنمية الإنشائية والبنية التحتية على شركات أجنبية، هو ما سمعناه من أرقام، ما خلصت به أوراق العمل من تحديات ومشاكل وصعوبات وما خلصت به من قائمة توصيات كبيرة، حفلت فعالية الختام أو أثقلت بها أوراق العمل كجانب تفصيلي .. حيث تشير الأرقام إلى أن الحكومة اليمنية أنفقت خلال العام 2009م (40) مليار ريال على الخدمات الاستشارية الهندسية، ذهب معظم هذه المبالغ للشركات والمكاتب الهندسية والاستشارية الأجنبية وضئيل منها للمكاتب المحلية..

تطوير العمل الاستشاري الهندسي

يؤكد رئيس اتحاد المكاتب الاستشارية الهندسية اليمنية المهندس أحمد العبيدي في ورقته المطولة عن واقع الأعمال الاستشارية الهندسية وسبل تطويرها إن خلق قطاع استشاري هندسي مهني متخصص ومتطور يؤمن مشاريع الدولة ومنشآتها والقطاع الخاص جودة عالية وأمان كاف وكلفة أقل ويحقق موارد كبيرة للاقتصاد الوطني وفرص عمل كثيرة للمهندسين يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات لتطوير العمل الاستشاري الهندسي والارتقاء به أهم هذه الإجراءات تتمثل في إلزام الحكومة كل المكاتب الهندسية اليمنية بإعداد الدراسات والتصاميم والرسومات والوثائق والإشراف على جميع مشاريع الدولة، كما هو موجود في دول العالم، ويقتصر عمل الجهات الحكومية في هذا المجال على إعداد الشروط المرجعية الدقيقة والتحليل للعروض الفنية والمالية ومراجعة الدراسات والتصاميم والرسومات والوثائق التي تقوم بإعدادها المكاتب ومراقبة أدائها من خلال فرق مميزة ومؤهلة ومتخصصة ولديها الخبرة على اتصال بمستجدات العصر من علوم وأجهزة وبرامج، كما أن على الحكومة أن لا تعتمد ميزانية أي مشروع ما لم تتوفر له دراسات وتصاميم ووثائق متكاملة معدة من مكاتب هندسية واستشارية مرخص لها بذلك وعدم توقيع عقود تنفيذ المشاريع قبل توقيع الإشراف على تنفيذها من قبل مكاتب مرخص لها أيضاً، وكذا الالتزام بالأعمال الهندسية والاستشارية بتطبيق الامتيازات التي منحها قانون المناقصات "الأدلة الاستشارية" للمكاتب المحلية وكذا دليل اختيار الاستشاريين الصادر عن البنك الدولي لعام 2004م وتشجيع المكاتب والشركات الهندسية والاستشارية العربية والأجنبية على الائتلاف أو التعاون مع المكاتب الهندسية والاستشارية المحلية في إعداد الدراسات والإشراف على المشاريع من خلال إبراز الامتيازات التي تعطى لها في وثائق التأهيل والشروط المرجعية.

وأكد العبيدي على ضرورة أن تقوم وزارة الأشغال العامة والطرق واتحاد المكاتب الاستشارية الهندسية بمراجعة لائحة التصنيف للمكاتب والشركات الاستشارية وتحديثها وتطويرها لتنظيم عمل المكاتب الهندسية وتصنيفها والحصول بموجبها على تراخيص مزاولة مهنتها والاستفادة من التجارب الأخرى الناجحة في هذا المجال وتوصيات الدراسة الخاصة بقطاع الاستشارات والمقاولات المعدة للوزارة من قبل شركة استشارية أجنبية ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة وإصدارها أو إصدار قانون لمزاولة الأعمال الاستشارية الهندسية.

وكذا ضرورة أن تلتزم الجهات الحكومية في التأهيل للمكاتب الهندسية والتقييم لعروضها بأن لا تقل درجات الجانب الفني عن 70% وأن تقوم بالمتابعة والمراقبة للتأكد من إلتزام المكاتب الهندسية بالعروض الفنية التي تقدمت بها والتي حصلت بموجبها على المشاريع واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المكاتب المخالفة.

وأكد العبيدي أيضا على ضرورة تقسيم حجم الأعمال للمكاتب الهندسية حسب درجة تصنيفها وفقاً للائحة التصنيف ويتم التنافس بين كل مستوى على أن تقوم الوزارة مع اتحاد المكاتب الاستشارية الهندسية بتحديد حجم العمل لكل فئة وتأهيل للمكاتب كل ثمانية عشر شهراً حسب فئات تصنيفها ويشترك في تحليل وثائق التأهيل لجنة من الوزارة والاتحاد ونقابة المهندسين بحسب ما يسمح به القانون، وتلتزم بنتائج هذا التأهيل كل الوزارات والجهات ذات المشاريع المشابهة في الطبيعة والحجم على أن يتم الدعوة لتقديم العروض الفنية والمالية للمكاتب المؤهلة في كل مستوى عن طريق القائمة المختصرة (short list).

داعياً الوزارة للعمل على تحديد المشاريع التي يمكن أن تحصر على المكاتب المحلية والمشاريع التي يمكن أن تتنافس فيها أو تشترك فيها مع المكاتب العربية والأجنبية وإعطاء بعض الميزات والتسهيلات للمكاتب المحلية وبالتشاور مع اتحاد المكاتب الهندسية للاستفادة من الخبرات على أن تعمل الوزارة على إصدار قرار بذلك من مجلس الوزراء بناء على القوانين النافذة.

إضافة إلى ذلك إعادة صياغة الشروط المرجعية بشكل دقيق وواضح وتراعي فيه خصوصية كل مشروع من حيث عدد اختبارات التربة في كل كيلومتر ونوعية الاختبارات المطلوبة والمواصفات لكل أنواع المنحنيات ومراعاة المشاكل التي تصادف المكاتب في الأعمال الموقعية وأن تعين فريقاً مؤهلاً ومتخصص وأميناً للقيام بالتحليل الفني والمالي للعروض التي تقدمها المكاتب وعلى الوزارة إبلاغ المكاتب بنتائج التحليل ومن حق أي مكتب التظلم إلى الوزارة خلال المدة المحددة قانوناً، وتقوم الوزارة مع الاتحاد بالتأكد من صحة التظلم.

وفي ما يتصل بالتزامات المكاتب الهندسية أوضح العبيدي أن عليها الالتزام بعروضها الفنية وبدرجة رئيسية بفريق العمل المقدم منها ويسمح بتغيير بعض أعضاء فريق العمل في الحالات القاهرة على أن يقدم بديل أفضل أو مساوي في المؤهلات والخبرات للشخص المطلوب تبديله بعد موافقة الوزارة خطياً كما يجب أخذ موافقة المهندس المرشح للعمل مع أي مكتب في أي مشروع مسبقاً إذا لم يكن من كوادر المكتب الثابتة ويرفق إقرار بذلك من المهندس إضافة إلى التوقيع على السيرة الذاتية ومن يخالف ذلك يعاقب وفقاً للقوانين النافذة وعلى الوزارة متابعة ومراقبة ذلك بمساعدة الاتحاد.

كما إن على المكاتب الهندسية توفير الكادر المؤهل والحاصل على الخبرات الكافية وتوفير الأجهزة اللازمة والبرامج الحديثة لإنجاز الأعمال بجودة عالية وإخراج جيد أن أن تراعي المكاتب هذا عند إعداد عروضها المالية والمكاتب التي لا تلتزم بذلك، تقوم الوزارة باتخاذ الإجراءات القانونية بحقها ويبلغ الاتحاد بصورة منها، وكذا كل الجهات التي لها علاقة بالأعمال الهندسية والاستشارية.

> ■ من توصيات الندوة: ضرورة إلزام المكاتب الاستشارية الهندسية الأجنبية بالائتلاف مع المكاتب الوطنية

> ■ تصنيف المكاتب وتحديثها والاهتمام بمتطلبات التدريب

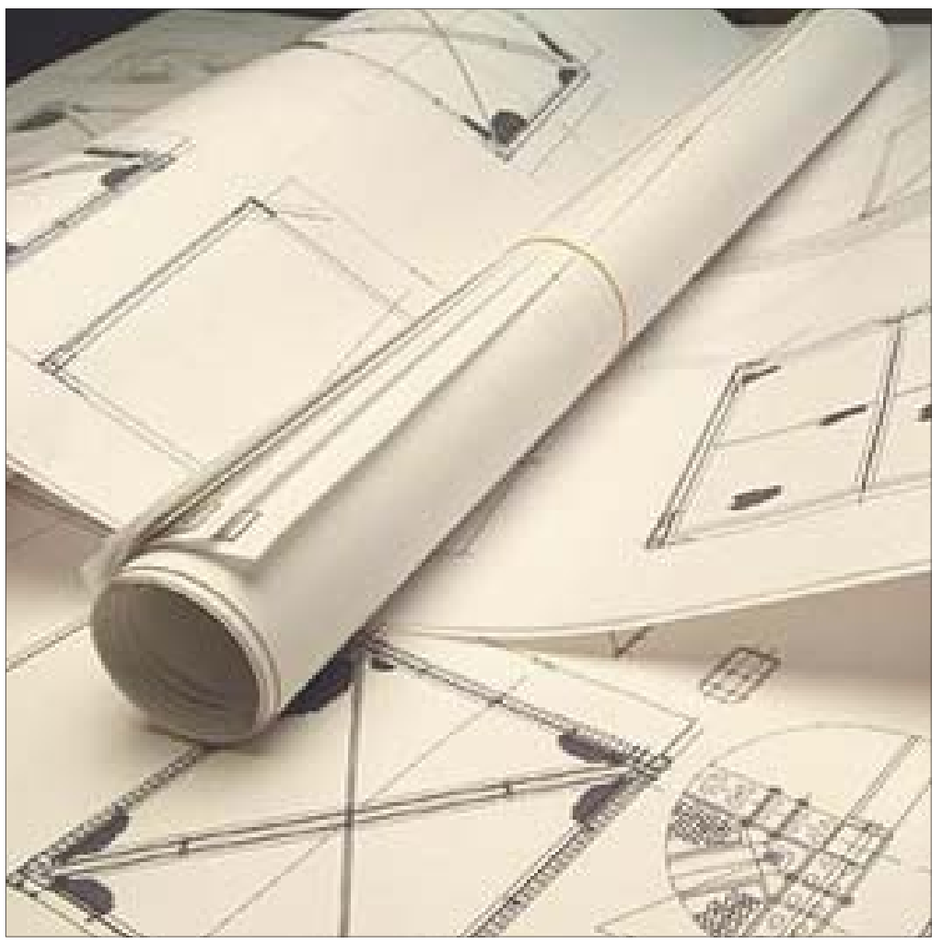

توصيات هامة

الندوة التي عقدت على مدى يومي الثلاثاء والأربعاء الأسبوع الماضي، خرجت بقائمة من التوصيات الهامة التي تعتبر حلول جمعية أتفق عليها بعد مداولات المشاركين على الصعيد المحلي والعربي وبعد الاستماع إلى عدد من أوراق العمل والنقاشات فيها وكذا مجموعة من الرؤى والمداخلات ، تتركز هذه التوصيات في وضع خارطة تطوير تنهض بواقع المكاتب الاستشارية والهندسية اليمنية، حيث طالب المشاركون الحكومة باسناد أعمال الدراسات والتصاميم والإشراف على تنفيذ مشاريع الدولة والقطاعين الخاص والمختلط إلى المكاتب الاستشارية الهندسية المحلية.

مؤكدين على ضرورة أن لا تعتمد الدولة موازنة إلى أي مشاريع لا تتوفر لها دراسات وتصاميم ووثائق معدة من مكاتب استشارية هندسية.

وأوصى المشاركون في الندوة بضرورة إلزام المكاتب والشركات الاستشارية العربية والأجنبية العاملة في اليمن بالائتلاف مع المكاتب اليمنية على أن يكون العمل بها في إطار قانون المناقصات ولوائحه.. مشددين على ضرورة التقيد بقانون البناء في عدم منح التراخيص لإنشاء المباني العامة والخاصة والاستشارية إلا بتوفر دراسات وتصاميم ووثائق متكاملة وعقود إشراف على التنفيذ مع مكاتب محلية..

التوصيات التي خرجت بها الندوة تضمنت أيضا دعوة وزارة الأشغال العامة واتحاد المكاتب والتكوينات الهندسية ذات العلاقة بمراجعة لائحة تصنيف المكاتب الاستشارية والهندسية وتحديثها، والاهتمام بمتطلبات التدريب، والتأهيل المستمر، مع إنشاء صندوق لذلك يموله قطاع البناء والتشيد وجهات الدولة ذات العلاقة، مؤكدة على ضرورة استكمال قوانين مزاولة المهنة، وتقسيم الأعمال الاستشارية وفق تصنيفها ومستوياتها، وإعداد رؤية استراتيجية وطنية لقطاع البناء والتشييد وتفعيل المناقصات ونظام المسابقات المعمارية للمشاريع الهندسية.

تصوير/ ناجي السماوي